لاشتراك اهل اصل العاجل الاسلام مطلقا في هذا الحكم الا
ان يقال خص الراسخون بالذكر لانهم اثنى عليهم هذا الحكم
قال الشمني قال السعد والحق انه ان اريد بالمتشابه ما لا
سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان
اريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق
العطف انتهى **قوله** وهذا المعنى ايكون الذين في قلوبهم
زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بانه من عند
الله هو المشار اليه في آية البقرة يعني فاما الذين امنوا
فيعلمون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى
المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين في خصوص
ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا
من المواخذة ثم هذا يقتضي ان المتبعين للمتشابه كفار
لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في
اتباعه المتشابه وتاويله كفر ولهذا كله قال فتاملها **قوله**
وقد تاتي لغير تفصيل اي لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها
التفصيل وقدر في نحو اما زيد فقائم بعد فقد تكلف **قوله**
شرحه اي بيانه **قوله** فضل توكيدا اي توكيدا فاضلا
قوله وانه بصدد الذهاب الخ هذا يوهم ان الذهاب لم
يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهره ذاهب **قوله** عزيمة اي
لابد منه **قوله** قلت اما زيد فذاهب وجه التوكيدات المعنى
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود
شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا
في تعذر التي في الخطب ان تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق
الشرط بالكلية انسب بغرض التاكيد لانه اعظم تحققا وايضا
لا داعي لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة بخلاف الجزاء
فيدعو لتقييده امتثال الحديث **قوله** في تفسيره اي تبيين
حاصل معناه لما ياتي في التنبيه **قوله** منه اي مفصح **قوله** وقايمة
مقامهما قد يقال ان اما لم تقم الا مقام مهما وما تقدم عن
سيبويه في تفسير اما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام

مهما

مهما وشرطها لانه بملاحظة شرط اما المحذوف بعدها
فتامل ثم رايت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث
حيث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من اقسام متعددة
ثم قد تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا
حذف الفعل بعدها المجري على طريقة واحدة كما التزموا
حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا والتزموا ان يقع
بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف
والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفا قدم عليها
لغرض العوضية وكراهة تلو الفا اما وللتنبيه على ان
ما بعد اما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين
ما في الجملة الواقعة بعد الفا وكان قياسه ان لا يقع الا
مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفا
لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايذانا من اول الامر
بان التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها
في الجملة الواقعة بعد الفا من كونه مفعولا به او مصدرا
او غير ذلك نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما اكرام الامير فاكرم زيدا
انتهى مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على
ان التفصيل لازم لاما دايما وهو خلاف الراجح كما علمت
قوله لتضمنها معنى الشرط الاضافة للبيان ان اريد
بالشرط التعليق وحقيقية ان اريد به الاداة ومعناه هو
التعليق وقد يبحث في العلة بانها انما تنتج قيام اما مقام
اداة الشرط دون فعلها مع انها مقامة مقام فعله فتامل **قوله** من اسم
واحد اي او ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور وقال
الدماميني واذا امتنع الفصل باكثر من اسم واحد اشكل
قول بعضهم في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه
فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن ان الظرف متعلق بيقول
لانه يلزم عليه الفصل بين المبتدا والخبر معمول الفعل هو
فتامله انتهى واختار في موضع آخر تعلقه لمضاف مقدر اي
شان الانسان لان نحو الشان والقصة والخبر والنبا والحديث

Copyright © King Saud University